



اسم المقال: اشكالية التعاقب على السلطة ومستقبل الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية

اسم الكاتب: أ.م.د. احمد عبدالله ناهي، م.م. زيد حسن علي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7112>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/21 21:40 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



اشكالية التعاقب على السلطة  
ومستقبل الاستقرار السياسي في المملكة العربية  
السعودية }  
{

أ.م.د احمد عبدالله ناهي (\*)  
م.م زيد حسن (\*\*)  
علي  
zaid\_9001@yahoo.com ahmadalnabi72@yahoo.com

الملخص:

يحظى موضوع التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية بأهمية خاصة بالنظر إلى أهمية المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي وما يشكله استقرارها من أثر في استقرار أسعار النفط العالمية ويمكن القول أن استقرارية واستقرار عملية التعاقب على السلطة تؤدي دوراً أساسياً في الاستقرار في المملكة بينما حدوث أي مشكلات فيها يمكن أن يؤدي إلى فوضى واضطرابات في الحكم وهذا يسعى لهذا البحث إلى تبيان أسس الاستقرار في المملكة في ضوء عملية التعاقب على السلطة.

المقدمة

ازداد الاهتمام بموضوع "الخلافة" أو مانسميه "التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية من قبل العديد من الباحثين والكتاب لاسيما في الحقبة الأخيرة إذ كثرت الدراسات العربية والاجنبية لهذا الموضوع حتى بلغت عشرات المقالات والدراسات على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ويعود الاهتمام بهذا الموضوع في اعتقادنا إلى عوامل متعددة أعطت للموضوع أهمية متزايدة:

واول هذه العوامل يرجع الى الاهمية التي تحظى بها المملكة العربية السعودية نفسها على الصعيد العربي الاقليمي إذ اضحت المملكة دولة محورية في السياسة العربية الاقليمية لاسيما بعد احتلال العراق وتراجع مكانته الاقليمية بفعل انشغاله بشؤونه الداخلية وانكفاء سوريا ومصر على مشاكلهما الداخلية مما ابرز المملكة واعطاه دوراً كبيراً ومحاجاً في التوازنات الاقليمية الجديدة فضلاً عن دورها الواضح على الساحة الاسلامية المتمثل في وجود الحرمين الشريفين ورعاية وتنظيم شؤون الحجاج وكذلك تزعم منظمة التعاون الاسلامي اما على الصعيد الدولي فقد اعطى الوضع الاقتصادي للمملكة وكونها صاحبة اكبر احتياطي من البترول في العالم وامثل الدول من إذ حجم النفط المصدر يومياً فضلاً عن علاقتها المتميزة مع الولايات المتحدة والدول الغربية الاخري اعطى مكانة للمملكة على الصعيد العالمي.

اما العامل الثاني من عوامل اهمية موضوع التعاقب على السلطة في المملكة فيرجع الى موقع الملك في النظام السياسي السعودي فملك هنا ليس منصباً "تشريفياً" ورمزاً فقط مثلما هو في الانظمة الملكية الاوروبية مثل بريطانيا وانما الملك في المملكة العربية السعودية هو سلطة حقيقة وفعالة بل هو اهم السلطات في المملكة واليه تعود هذه السلطات جميعاً فالمملک يملك ويحكم اي يصنع القرارات ويبوز السلطات ويعين التنفيذين ويراقبهم وهو الذي يضع السياسة العامة للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي وهذا فليس غريباً ان يحظى موضوع من يتولى السلطة في المملكة بهذه الامية.

اما العامل الثالث فيتعلق بطريقة توارث العرش في المملكة العربية السعودية نفسها إذ ان العرش السعودي يتنتقل بين ابناء مؤسس المملكة الملك عبد العزيز ابن سعود من الاخ الى أخيه

وليس من الاب الى الابن كما هو في الانظمة الملكية الاخري مما يجعل الملوك وولياء العهد يصبحون اكبر سناً حتى انه توفي اثنان من اولياء العهد (الامير سلطان والامير نايف) قبل ان يتولى اي منهما منصب الملك وهذا مافتح باب التكهنت حول مستقبل السلطة في المملكة .

يحاول هذا البحث دراسة الاليات المتقدمة في مجال التعاقب على السلطة في المملكة والقوى المساهمة فيه والمشكلات التي يمكن ان تحول دون حدوث تعاقب سلس ومبادر على السلطة مع محاولة التنبؤ بما سيكون عليه هذا التعاقب مستقبلاً

وقد استخدمنا في هذا البحث مفهوم التعاقب على السلطة وليس تداول السلطة لما في المفهوم الثاني من افتراض استخدام الاليات الديمقراطية كالانتخابات في الوصول الى السلطة في المملكة وهذا لا يجدر بل ان الوراثة من جهة و اختيار القوى المختصة التي ستناوها لاحقا هي التي تقوم باختيار من تولى العرش وكذلك ولد العهد ومنذ عام ٢٠١٣ م ولد ولد اي الثالث في ترتيب العرش.

### المحور الأول: مفهوم التعاقب على السلطة .

ان من أهم أهداف القوى السياسية هو الوصول إلى السلطة لأجل تطبيق برامجها التي تؤمن بها وكل من هذه القوى تسعى إلى ان تقدم صيغة معينة من الشرعية تتمسك بها وتسعى إلى تنفيتها وفق نظام سياسي معين تفرضه وتسيره وفقاً لمتطلباتها الخاصة عن المصلحة العامة او ان تصل إلى السلطة وفق الإجراءات القانونية التي يرسمها القانون<sup>١</sup> ، وهذا فأن التعاقب يتم بأحد الأسلوبين التاليين<sup>٢</sup> :

١. الأسلوب الثوري او الانقلاب : أي استخدام القوة للوصول الى السلطة ومارسة الحكم نتيجة رفض النخب الحاكمة مشاركة القوى السياسية ومنعها من دخول إطار النظام السياسي بشكل سلمي وقانوني .

٢. الأسلوب الدستوري: إي انتقال السلطة حسب القواعد الدستورية اي تداول السلطة بصورة سلémie بين القوى السياسية، والشرعية الدستورية هي المصدر الرئيس الذي تنظم عن طريقه عملية تداول السلطة ومارستها.

ومن مهام النظام الدستوري تنظيم عملية الاختلاف بين القوى السياسية وتقنين حالة الصراع السياسي بين القوى السياسية من اجل تحقيق المصالح : فالسلطة السياسية في الدولة الحديثة لأبد ان تكون قادرة على ادارة محمل النشاط السياسي وإحداث حالة من

التوازن بين تلك القوى بما تملكه من شرعية وان تقوم على أسس ديمقراطية تمنع احتكار السلطة بين تلك القوى وان احد اوجه التعاقب على السلطة هو ذو أساس ديمقراطي<sup>٣</sup>.

وبقدر ما يعبر تداول السلطة عن عمق الديمقراطية ورسوخ قواعدها فان الثورات والانقلابات تمثل حالة اضطرارية قد يلحد بها الشعب او بعض قواه السياسية، فنتيجة لعجز المؤسسات عن تنظيم عملية التعاقب على السلطة او بسبب عدم امتلاك المؤسسة السياسية الاليات الالزمة لتنظيم العملية بصورة سلمية ولقلة خبرة القوى السياسية في ادارة الصراع السياسي والاجتماعي او لعدم امتلاك السلطة السياسية الإمكانيات المادية الالزمة لفرض سلطتها على القوى الأخرى وإخضاعها للقواعد التي تحكم العملية السياسية بالكامل او نتيجة فقدانها للشرعية السياسية اما لأنها لم تستطع ان تحقق اهداف المجتمع او لدورها في حالات فساد وعندتها قد تلحد السلطة السياسية الى استخدام القوة للبقاء في السلطة فتضطر القوى الأخرى الى الجوء الى استخدام القوة المادية للوصول الى السلطة وهذا الأسلوب يتنافي مع الديمقراطية وممارستها وهو ما يمثل اختصاراً للسلطة وعملاً غير ديمقراطي مأبدي الى افتقاده المشروعية<sup>٤</sup>.

ان الاستقرار السياسي وتحقيق قدر عال من الشرعيته هو هدف مشترك لكل الانظمة السياسية ، وهذا يتطلب وضع قواعد قانونية مستقرة تطبق بشكل دائم وتتضمن انتقال السلطة بشكل سلس بين القوى السياسية في النظام السياسي لأن فشل هذا الانتقال قد يؤدي الى الجوء الاطراف الى استخدام العنف للوصول الى السلطة وهو ما يؤدي بالنتيجة الى حدوث حالة عدم الاستقرار السياسي .

ويمثل التحول الديمقراطي أرضية الاختيار فهو يطرح ضرورة وجود مقومات أهمها تنظيم عملية التعاقب على السلطة من قبل القوى السياسية حتى يأخذ التحول الديمقراطي مداه يجب توفير اسس مبدئية وإجراءات على صعيد الوصول الى السلطة وممارستها والحرص على انتقالها من قوة سياسية الى أخرى ، وبقدر اهمية عملية تنظيم التعاقب على السلطة وإرساء الممارسة الديمقراطية بصورة دائمة فانها ضرورة الاعتراف القانوني (الدستوري)

بحريه العمل السياسي للقوى السياسية مع ضرورة الإقرار بمبدأ التداول والتناوب على السلطة والالتزام القوى السياسية به وتحول الصراع السياسي إلى تنافس سياسي<sup>٥</sup>.

### المحور الثاني: آليات التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية

ان عملية التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية تحظى بأهمية واضحة فهي احدى أسس الاستقرار السياسي في هذه الدولة بل هي الضامن الأكثر أهمية لهذا الاستقرار وتعتمد عملية التعاقب على السلطة في المملكة مجموعة من الآليات التي تحسم بتوافقها مسألة اختيار الملك وولي عهده وكذلك ولي ولي العهد<sup>(\*)</sup> وبذلك تضمن الاستقرار المملكة وهذه الآليات هي:

١. العائلة المالكة :- يصنف النظام السياسي في المملكة العربية السعودية ضمن الانظمة الملكية المطلقة إذ لا يوجد دستور مكتوب للدولة وإنما النظام السياسي يعتمد على الكتاب والسنة النبوية كدستور إذ نصت المادة الاولى من النظام الاساسي للحكم على ان "المملكة العربية السعودية دولة اسلامية ذات سيادة تامة، دينها الاسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ولغتها هي اللغة العربية وعاصمتها مدينة الرياض"<sup>٦</sup>.

ويشكل نظام الوراثة في المملكة الاساس الاكثر اهمية لعملية التعاقب السياسي على السلطة اذ ان الملك وولي العهد يتم اختيارهم من داخل العائلة المالكة ومن ابناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود، ففي المادة الخامسة من النظام الاساسي للحكم والتي نصت الى ان نظام الحكم في المملكة العربية السعودية هو نظام ملكي يكون فيه الحكم لابناء المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وأبناء الابناء وبيان الاصلاح فيهم للحكم على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ<sup>٧</sup>.

وتتمتع أسرة آل سعود بسيطرة كاملة على كافة مؤسسات النظام السياسي في المملكة العربية السعودية، فالسلطة التنفيذية والسلطات الاقليمية وقيادة الجيش والطيران كلها خاضعة للادارة المباشرة لامراء آل سعود وحلفائهم المقربين جدا، إذ يتولى من الامراء رئاسة الاجهزة الحساسة كقيادة الحرس الوطني وزارات الداخلية والدفاع ووكالات

الاستخبارات والمخابرات فضلاً عن الموارد المالية لاسيما عائدات النفط التي تتدفق الى الموازنة الملكية<sup>٨</sup>.

ويتم اختيار الملك من قبل العائلة المالكة ويستطيع الامراء رفيعو الشان فيها التأثير في اختيار أو تحديد هوية الملك أحياناً، وهذا يتم عن طريق هيئة البيعة وهؤلاء الامراء يقع على عاتقهم صنع القرار في المجالات الأساسية فضلاً عن التعاون الوثيق مع الملك من أجل محمل السياسة العامة وتولي حكم المحافظات في المملكة وهذا ما يوفر المعلومات اللازمة للقيادة عبر سلسلة العلاقات الشخصية حول الامور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجه البلاد، ونظراً إلى حجم العائلة المالكة والتي تتجاوز عدد امرائها عشرين ألف أمير فإن الدور السياسي الذي تؤديه يمكن مقارنته بدور الحزب السياسي في دول الحزب الواحد إذ نجد اعضاءها منخرطين في جمع الاطر العسكرية والأمنية والأدارية ويتلون أكثر المناصب أهمية في بنية الدولة وهم بذلك يوفرون المعلومات للقيادة ويعثرون حلقة الوصل بين الشعب والحكومة<sup>٩</sup>.

وما كان عدد اعضاء العائلة المالكة كبيراً فإن عملية التعاقب على السلطة تخضع لرأى الاخلاقية ويطلب التوفيق بين الاتجاهات المتعارضة تحقيقاً للإجماع الذي يمثل جوهر العملية السياسية في النظام السياسي السعودي، وعليه يمكن عد العائلة المالكة بمثابة هيئة سياسية تعتمد على الولايات العائلية، ونجد ان الترتيب (العمري) داخل العائلة ليس متطابقاً مع الواقع السياسي داخل الحكومة ومن هنا ينشأ التعقيد فضلاً عن وجود امراه من اجيال مختلفة يختلفون في طبيعة النشأة ودرجة النفوذ السياسي بحكم المصب او بحكم الصلة القبلية ما يعطي وبدرجة كبيرة لعدد من الامراء الامتيازات الا انها وبرغم هذا تبقى معنية بهدف واحد قضية اساس هي حماية النظام السياسي السعودي وهو ما ينشئ نوعاً من الالتزام المعنوي بين الجميع رغم الاختلاف في الاراء والوسائل الا انها تبقى محاطة بدرجة من السرية والكتمان، فنرى ان المهام السياسية التي يضطلع بها الامراء على كافة الصعد الدولية كأنها لينات

متكملاً هدفها اولاً واخيراً توفير أقصى درجة أمن للمملكة وأقصى درجة من المساندة الدولية للنظام السعودي.<sup>١٠</sup>.

### ثانياً: هيئة البيعة:

حضرت المادة (الخامسة) من النظام الأساس للحكم في المملكة الحكم في ذرية الملك عبد العزيز من الابناء وابنائهم دون اخوته وابناء عمومته من آل سعود الا ان مفهوم "الاصلاح" كان ولايزال مفهوماً غامضاً لصعوبة تحديد الاصلاح في وقت تزايد فيه اعداد الاسرة المالكة في المملكة فضلاً عن عدم وجود شرط العمر لتولي الحكم ما ولد التناقض الحاد بين ابناء الجيلين القديم والحديث وهو ما جعل النقاش يختتم في هذا الموضوع لما يشيره من هواجس ومخاوف لدى العائلة، فأدرك الملك عبد الله بن عبد العزيز بعد توليه الحكم عام ٢٠٠٥ م حجم التحديات التي ستواجه المملكة في المستقبل القريب في ظل تقدم العمر الافراد العائلة خاصة وان من احفاد الملك عبد العزيز من يتجاوز عمر ابناء عبد العزيز ماحدى بالملك عبد الله الى تطوير نوع من نظام الحكم تجنباً للمشكلات المتوقعة حدوثها فأصدر نظام هيئة البيعة في ٢٠ /تشرين الاول / ٢٠٠٦ مهمته تنظيم عملية التوارث الحكم في المملكة وفق الية قانونية<sup>١١</sup>.

وأتبع هذا النظام بائحة تفاصيلية في ٨ /تشرين الاول / ٢٠٠٧ لسد الثغرات التي قد تنشأ مع ظروف حصول فراغ دستوري واحتمالات قد تنشأ بفعل غياب الملك او ولي العهد او كليهما معاً ، مما يعني ثبيت مؤسسة الحكم واستمرار عملها ، وهذا النظام خطوة جريئة اقدم عليها الملك عبد الله لينهي كل التكهنات والتخيّلات والثغرات المتعلقة بنظام توارث الحكم<sup>١٢</sup>.

تتكون هيئة البيعة من ابناء المؤسس عبد العزيز وعددهم (٣٥) عضواً إذ يتمثل الامراء الاحياء وممثل من ابناء كل متوفي أو معذر أو عاجز من ابناء المؤسس يضاف اليهم أحد ابناء الملك وولي العهد وهم معينون من قبل الملك وفق المادة الاولى من نظام هيئة

البيعة ، وتقع على الهيئة مهام اهمها مانصت عليه المادة (٦)" ان تقوم الهيئة عند وفاة الملك بالدعوة الى مبايعة ولي العهد ملكاً للبلاد " وتضمنت الفقرة (أ) من المادة (٧) ويختار الملك بعد مبايعته وبعد التشاور مع اعضاء الهيئة واحداً وأثنين أو ثلاثة من يراه لولاية العهد ويعرض هذا الاختيار على الهيئة وعليها ترشيح واحد منهم بالتوافق وفي حالة عدم ترشيح الهيئة لا ي من هؤلاء فعليها تقديم مرشحها ويختار الملك مرشحاً ثانياً ويتم التصويت عليهم وبعدها تتم تسمية الحاصل من بينهم على أكثر الأصوات ولیاً للعهد<sup>١٣</sup>.

وقد اعطى النظام للهيئة دوراً في السيطرة على عملية التعاقب عن طريق منحها الدور في حالات طارئة وكما حددتها المادة (١١) عند عدم قدرة الملك الراحل وولي العهد على ممارسته سلطاتها لاسباب صحية فأأن الهيئة تكلف لجنة صحية تقوم باعداد تقرير طبي عن حالتها الصحية، فأن ثبت في التقرير عدم قدرتها على ممارسة السلطة فأأن الهيئة تعد محضر يثبت ذلك ويتولى الحكم عندئذ مجلس الحكم المؤقت لإدارة شؤون البلاد ورعاية المصالح حين شفاء اي منها ويعود كل من الملك وولي العهد الى مزاولة عملهما باختصار كتابي من الملك اوولي العهد بتمثيله للشفاء وتجاوز الاسباب الصحية، واذا ما ثبت بتقرير طبي عدم قدرتها على ممارسة سلطتها وبصورة دائمة فانها تعد محضراً ويقوم مجلس الحكم المؤقت بأدارة شؤون البلاد على ان تقوم الهيئة خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام بأختيار الاصلح للحكم من بين ابناء المؤسس والدعوة الى مبايعته ملكاً للبلاد وفقاً لهذا النظام والنظام الاساس للحكم<sup>١٤</sup>. ومع تولي الملك سلمان ادارة البلاد فقد انتفى عمل هذه اللجنة.

ورغم وجود هذه الالية القانونية الا ان ذلك لم يمنع الملك الراحل عبدالله من تعين أخيه الأمير مقرن بن عبد العزيز بمنصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء (ولي ولي العهد) ومن ثم عرض هذا الامر على الهيئة لأخذ موافقتها ، وهذا ما يعني "تميضاً" لدور الهيئة لعدم اخذ موافقتها على هذا التعيين من جهة ، ولأن في هذا الامر تمجيداً لدور الهيئة بنص المادة

(١٢) اذ انه في حالة عجز الملك وولي العهد عن ممارسة سلطانهما يتولى ولي ولي العهد المسؤلية مباشرة دون الرجوع الى الهيئة<sup>١٠</sup>.

ومالا شك فيه ان هذه الخطوة التي أوجدها الملك عبد الله مثلت بداية جديدة في العائلة المالكة وحملت في طياتها مدلولات كبيرة، اذ انها جاءت في ظل وجود تجاذبات داخلية في العائلة ، فمنذ تولي الملك فهد الحكم عام ١٩٨٢ وحتى وفاته ٢٠٠٥ م كان هناك تنافس كبيرة بين ولي العهد سابقاً (عبد الله) وبين الاخوة السديرون السبعة (الملك فهد، الامير سلطان، الامير نايف، الامير سلمان، الامير أحمد، الامير عبد الرحمن، الامير تركي) (\*) فضلاً عن ابناءهم من الجيل الثالث فهم جميعاً يديرون أجهزة الدولة الحساسة<sup>١١</sup>.

وفي ٢٧/أذار/٢٠١٤ عين الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز الامير مقرن بن عبد العزيز ولياً لولي العهد رغبة منه في استمرار الحكم في ابناء المؤسس عبد العزيز آل سعود، وعلى الرغم من المعارضة لتولي الامير مقرن المنصب الا انه حصل على ما يقرب من ثلاثة أربع اصوات في الهيئة وهو مفتح الباب امام صعود الجيل الثالث في بعد وفاة الملك عبد الله ٢٠١٥/١٢٣ وتولي الملك سلمان الحكم بعد مبايعته ملكاً للمملكة العربية السعودية وتولي الامير مقرن ولاية العهد أصبح هناك منصب شاغر وهو ولي ولي العهد، ماحدى بالملك سلمان الى تنصيب الامير محمد بن نايف ولي لولي العهد ومبايعته من قبل هيئة البيعة ما جعل عملية التعاقب عملية سلسلة وسهلة<sup>(\*)</sup>، فالمملك عبد الله استشعر ان بقاء الطريقة القديمة في التعاقب على السلطة ستكون محصورة بيد جهة معينة (السديرون) وهو ما يشير حقيقة افراد العائلة والذين سيجدون أنفسهم خارج تخوم السلطة ومن ثم فأن هذا القرار سيضمن توازن القوى داخل العائلة الحاكمة وانتقال الحكم بسلامة بين ابنائها وفق تنظيم شفون الحكم والانتقال من التوافق العرفي الى التوافق القانوني في عملية اختيار ملك المستقبل وولي عهده ومشاركة جميع افراد العائلة وخلاصة القول "ان النظام السياسي في المملكة هو شأن خاص (داخلي) والمحافظة عليه هو جزء من مسؤولية العائلة نفسها".

٣- المؤسسة الدينية :-

للمؤسسة الدينية أثراً كبيراً في عملية التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية فالعلاقة بين هذه المؤسسة وبين العائلة المالكة ترجع إلى التحالف القائم بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب و محمد بن سعود في الورعية عام ١٧٤٤ وعقبها أصبح للمؤسسة الدينية أثراً فاعلاً في عملية رسم السياسة وتكون الدولة بهذه المؤسسة تقوم بدورها في ثبيت النظام السياسي بوسيلتين هما<sup>١٧</sup> :

أ- مراقبة سلوك الجمهور دينياً وسياسياً عن طريق التشدد وفي بعض الأحيان اللجوء إلى العنف.

ب . فلسفة الخضوع إلى الملك كونه (الحاكم لدين الله) وتوسيع أفعاله مع منح الحكم الشرعية المطلوبة وهو ما ولد ترابطًا بين الحركة الوهابية وال سعود وضمن استمرارية حكمهم بشرعية دينية وعزز النظام الأساس للحكم دور المؤسسة الدينية فالمادة(٢٣) منه نصت على (ان الدولة تحمي عقيدة الاسلام وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة إلى الله)<sup>١٨</sup> .

والعلماء هم أساس هذا التوجه فهم مصدر قوة النظام في اعتماده على الدين ويقدمون (فتاوي) تستند إليها العائلة المالكة عند اجراء اي تغييرات مطلوبة واحداث اي تغيير في شكل النظام، وتزداد اهميتهم في ممارسة مهام تطبيق الشريعة الاسلامية كقانون للحياة العامة كما انهم يعملون على تعبئة الرأي العلمي وكسب التأييد لصالح الدولة<sup>١٩</sup> .

فالسكان في المدن والوافدون والطلبة والعمال وموظفو الدولة هم من يقع عليهم تأثير المؤسسة الدينية وهي القدر على النج بـهم في الفعل السياسي او كفهم عن فعل ما عبر الحشد الجماهيري عاطفياً، فهي تمتلك قدرة هائلة على مخاطبة عواطف المواطنين عبر الحديث عن الحلال والحرام مما جعلها رديفاً للمؤسسات الرسمية وفي احياناً أخرى بدليلاً عنها في الحفاظ على النظام كما هو بوصفه يتماشى و قواعد الاسلام<sup>٢٠</sup> .

وقد انيطت بهذه المؤسسة مسؤوليات عديدة في الدولة فعلى عاتقها تقع ادارة بعض الوزارات والمؤسسات سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة قد تصل الى (٢٥) مؤسسة

أبرزها وزارة الاوقاف والدعوة العدل ووزارة الحج والشؤون الاسلامية وهيئة الاشراف الديني على الحرم فضلاً عن مديريات متخصصة تشرف على النظام التربوي والرئاسة العامة للمعاهد والكليات العربية وبعض الجامعات، ما جعلها تتدخل وتأثير في القرار السياسي ناهيك عن سيطرتها على الوسائل المقرؤة والمسموعة ولديها صحف ومجلات واذاعة وتلفزيون فضلاً عن الرقابة المشددة على هذه الوسائل والنشاطات الثقافية هذا يعني ان المؤسسة الدينية لم تكن مؤسسة عادلة وانما ذات دور كبير في عملية تشكيل النظام السياسي للملكة.

وظل الطموح لدى المؤسسة الدينية هو التشديد على التوجه الديني لنظام الحكم السعودي واحتكار المجال الديني بمؤسساته ومصادره واستراتيجياته الدعوية داخلياً وخارجياً. بيدلاً من ان تكون مصدراً للتشريع اصبحت اداة لتسوية الممارسات السياسية ففي عام ١٩٧٣ كان دورها ملحوظاً في قرار فرض الحظر النفطي وكذلك عام ١٩٩٠ م بدعة القوات الاجنبية فضلاً عن مشاورتها عند تعيين الملك أوولي العهد وكذلك احيانا القوانين والمراسيم الملكية<sup>٢١</sup>.

وتباينت قوة هذه المؤسسة خلال المراحل الزمنية في تاريخ المملكة إذ انه وفي خضم الصراع الدائر بين افراد العائلة المالكة عام ١٩٦٤ م قامت المؤسسة الدينية عن طريق هيئة كبار العلماء بدور مهم في خلع الملك سعود عن الحكم وتوليةولي العهد الامير فيصل بن عبد العزيز للسلطة وذلك باصدار فتوى بناء على طلب العائلة المالكة بعدم صلاحية الملك سعود للحكم وبذلك اعطت الشرعية لعملية خلعه التي ثمت على مرحلتين الاولى الابقاء على سعود كعاهل لملكة بدون سلطات والثانية اقالته وتعيين فيصل ملكاً.

وفي مرحلة حكم فيصل ونتيجة للثروة النفطية تراجع اثر المؤسسة بسبب التغيرات الهامة في المجتمع السعودي مدفع بقوة هذه المؤسسة الى التراجع، والتي مالت ان تصاعدت قوتها بعد احداث محاولة الاستيلاء على الحرم المكي عام ١٩٧٩ م بقيادة جهيمان العتيبي والمنطوفين ماضمين استجابة الحكومة بتعزيز قوة المؤسسة ودعمها المالي وبسط سيطرتها على

النظام التعليمي والسماح بفرض التقيد الصارم لقواعدها، وتعزز نفوذها في عهد الملك فهد (١٩٨٢ - ٢٠٠٥) وأصبحت سطوها ونفوذها عاليين، ولكن بعد اعتلاء الملك عبد الله العرش عام ٢٠٠٥م أخذ خطوات لکبح جماح قوة هذه المؤسسة فعلى سبيل المثال نقل التعليم للفنيات الى وزارة التربية والتعليم<sup>٢٢</sup>.

لاتزال المؤسسة الدينية بكمال اجهزتها تخضع لسيطرة الملك، فمما اجراءات تتم بين الحين والآخر بهدف اعادة هيكلة واصلاحها هذه المؤسسة بما يخدم سياسة السلطة او الحكم وضمنها الى صفة كتعيين المفتي العام او اعفاء هيئة كبار العلماء وهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضلاً عن وزراء الشؤون الاسلامية والحج، وفي حالة حصول اي خلاف علني فان الملك يبادر الى عزل اوفصل رؤساء هذه الهيئات والمؤسسات بكل مسماياً كما حدث في عهد الملك عبد الله عندما عزل الشيخ عبد العزيز بن حميم الحمين من منصبه كرئيس لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكذلك عزل الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ من قبل الملك سلمان بعد توليه الحكم وتعيين الدكتور عبد الرحمن السندي بدلاً عنه<sup>٢٣</sup>.

وبذلك فإن المؤسسة الدينية تؤدي دوراًساندأ لعملية التعاقب على السلطة عن طريق الاسناد المعنوي واعطاء المشرعية لقرارات التنصيب والاستبعاد التي تتخذها اساساً العائلة المالكة وفي مقدمتها الملك فالمؤسسة الدينية لا تتخذ في العادة دوراً مستقلاً او معارضًا لتوجهات العائلة المالكة ولكن هذا لا يعني التقليل من قيمة التأييد وأهميته الذي تمنحه هذه المؤسسة للخطوات التي تتخذها العائلة المالكة في مجال التعاقب على السلطة.

**المحور الثاني: إشكاليات التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية.**

**اولاً: صراع الاجنحة داخل العائلة المالكة.**

تشكل العائلة المالكة السعودية قبيلة متکاملة إذ يبلغ عدد افرادها زهاء عشرين ألف امير مما يجعل من مسألة التوارث على العرش مسألة ذات طبيعة اشكالية<sup>٤</sup>.

وتتألف العائلة المالكة السعودية (آل سعود) من اخوة الملك المؤسس عبد العزيز بن سعود الخمسة وابنائهم واحفادهم وكذلك من اولاد الملك عبد العزيز الخمسة والثلاثين وابنائهم واحفادهم وهذا العدد الكبير جداً من افراد العائلة يعتقدون جميعاً ان لهم حقاً في ولاية العرش السعودي كونهم ينتسبون الى اسرة ال سعود ولا يشكل هؤلاء الامراء مجموعاً متجانساً وإنما يشكلون اجنحة متنافسة اعتماداً على علاقة القرابة العائلية من جهة الام إذ يتجمع ابناء الملك عبد العزيز (وان لم يكن بشكل علني) في محاور متعددة اهمها ما يطلق عليه (السديريون السبعة) وهم ابناء الملك عبد العزيز من زوجته حصة بنت احمد السديري<sup>٢٥</sup>.

وهم كل من (الملك فهد ، سلطان ، نايف ) وهؤلاء الثلاثة متوفين والملك الحالي(سلمان وعبد الرحمن وتركي واحمد) وابناؤهم يمثلون القوة الاكبر في العائلة وهناك ايضاً كتلة اولاد الملك فيصل وكان اهمهم الامير الراحل سعود الفيصل الذي شغل منصب وزير الخارجية طوال اربعين عاماً (١٩٧٥ - ٢٠١٥) والامير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات والسفير السابق في الولايات المتحدة والامير خالد الفيصل امير منطقة عسير ثم مكة المكرمة<sup>٢٦</sup>.

فضلاً عن اولاد الملك الراحل عبد الله والذين يمثلهم الامير متعب بن عبد الله قائد الحرس الوطني الذي يشكل قوة عسكرية مهمة هدفها حماية العائلة المالكة ضد اي تهديد بما فيها تهديدات الانقلابات<sup>٢٧</sup>.

وفي ظل وجود هذا العدد الهائل من المتنافسين على العرش يجعل امكانية انتقال السلطة بشكل سلس امراً صعباً اذ ان الرغبة في تولي السلطة سيكون على اشده بين هذه الاجنحة المتنافسة فمن الطبيعي ان يرغب اعضاء كل مجموعة وانصارها في تولي شخص منهم للسلطة وقد كان الملك عبد الله بحكمته السياسية ونفوذه القوي قادرًا على السيطرة على هذه الطموحات واسترخاء الامراء بالمناصب الا ان وفاة الملك عبد الله في كانون الثاني ٢٠١٥م وتولي الملك سلمان للسلطة والامير مقرن ولاية العهد الامير محمد بن نايف منصب ولي ولي

العهد فتح الباب امام تطورات جديدة فالامير محمد بن نايف كان يشغل منصب وزير الداخلية فضلاً عن مسؤوليته عن ملف محاربة الارهاب في المملكة منذ عام ٢٠٠١م وبهذا يكون اول امير من الجيل الثالث يصل الى المنصب الثالث في تسلسل هرم السلطة في المملكة وقد ادي هذا التعيين في حينه الى حل مشكلة عبور السلطة من الجيل الثاني الى الجيل الثالث الا ان هذا التعيين لم يحظ بموافقة اجتماعية من العائلة المالكة نتيجة تجاوز الكثير من الامراء الذين يكبرون الامير محمد بن نايف مثلما ان ابائهم اكبر من ايهم سنًا فضلاً عن ان ابائهم قد تولوا منصب الملك في حين لم يتولاه الامير نايف ونقصد بهم ابناء الملوك (فيصل وفهد وعبد الله) على وجه التحديد .

وفي الواقع فان الصراع والتنافس على السلطة ليس جديداً في المملكة فقد شهدت المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦٢ صراعاً من اجل السلطة داخل العائلة المالكة بين اصحاب متناقضين مختلفين لم يكن للملك سعود بينهما اي برنامج عمل واضح ومتماضك بل كان يستخدم ما ييسر من الوسائل من اجل تثبيت سلطته وقد قامت احدى المقربين على الدعوة للإصلاح السياسي والديمقراطية متزاقتين مع التنمية الاقتصادية وقد قاد هذه المقاربة الامير طلال بن عبد العزيز وزير الاتصالات ثم وزير المالية عام ١٩٦٠م واخوته الامراء نواف وبندر وفواز وعبد المحسن وماجد (الذين اطلق عليهم الامراء الاحرار) اما المقاربة الثانية فركزت على سلطة مركبة اكبر على النظمتين السياسي والاقتصادي وكان يمثل هذه النزعة ولـي العهد الامير فيصل بن عبد العزيز<sup>٢٨</sup>.

وقد استمر الصراع بين الملك سعود تسانده مجموعة الامراء الاحرار من جهة وبين ولـي العهد الامير فيصل تسانده بقية العائلة المالكة وعلماء الدين حتى انتهى بخلع الملك سعود من منصبه في نهاية اكتوبر ١٩٦٤ وتعيين ولـي العهد الامير فيصل ملكاً<sup>٢٩</sup>.

وعلى الرغم من انتهاء الازمة في هذه المرحلة فقد بقي الامير طلال بن عبد العزيز ناقماً على طريقة تداول السلطة وممارستها في المملكة فلم يقبل اية وظيفة حكومية وقد اعلن

عام ١٩٩٩ م "ان على حكومة المملكة ايجاد طريقة سلسة لتسليم الحكم الى الجيل الجديد او مواجهة الصراع على السلطة بعد انتهاء عهد الملوك الكبار".<sup>٣٠</sup>

وبعد ان اصبح عضواً في هيئة البيعة بحكم كونه احد ابناء الملك عبد العزيز آل سعود فقد استقال منها عام ٢٠١١ م احتجاجاً على تعيين الامير نايف بن عبد العزيز - الذي يصغره سنًا ولیاً للعهد وعلى احتكار السلطة من قبل فئة غير مسممة في الاسرة المالكة.<sup>٣١</sup>

ان اسلوب اختيار اولياء العهد بين اعضاء الاسرة المالكة قد ادى الى مشكلات عديدة فبعد وفاة الامير نايف عام ٢٠١٢ م تم تعيين الامير مقرن بن عبد العزيز ولیاً لولي العهد الامير سلمان وثم تجاوز وزير الداخلية الامير احمد وهو احد السديرين السبعة كما تم اعفاءه من منصبه الذي لم يمض فيه سوى خمسة اشهر وتعيين ابن أخيه محمد بن نايف بدلًا عنه.<sup>٣٢</sup>

فضلاً عن ذلك فإن للامراء الكبار طموحات لابنائهم ايضاً فقد جرى تأهيل الامير محمد بن نايف منذ زمن بعيد عن طريق تعيينه وكيلًا لوزارة الداخلية التي كان يراسها والده وتسليميه ملف مكافحة الارهاب في المملكة ثم توقيع منصب وزير الداخلية خلفاً لعمه الامير احمد ثم منصب ولی ولی العهد حتى موافقة هيئة البيعة<sup>٣٣</sup>، حتى توقيع منصب ولی العهد والرجل الثاني في السلطة في نيسان ٢٠١٥ م وتعيين الامير محمد بن سلمان رئيساً للديوان الملكي ومستشاراً خاصاً للملك بمرتبة وزير<sup>٣٤</sup>، ثم توليه منصب ولی ولی العهد ووزير الدفاع فضلاً عن وظائفه السابقة وهو ما صاغف من سخط فئات عديدة من الامراء الذين استبعدوا خائياً من احتمال توقيع العرش في المستقبل.

ثانياً: ضعف الاليات القانونية: تتمثل الاليات القانونية التي يقوم عليها موضوع تداول السلطة في المملكة اساساً على النظام الاساس للحكم في المملكة الصادرة عام ١٩٩٢ م ونظام هيئة البيعة الصادر عام ٢٠٠٦ فضلاً عن المراسيم الملكية التي تحدد اسم ولی العهد وكذلك ولی ولی العهد.

وقبل عام ١٩٩٢م كان العرف السائد ان يتم توارث العرش بين ابناء الملك عبد العزيز بن سعود من الاخ الاكبر الى من يصغره سناً وعلى هذا الاساس استلم الامير سعود بن عبد العزيز العرش بعد وفاة ابيه عام ١٩٥٣م بوصفه الاكبر سناً من بين ابناء الملك عبد العزيز الاحياء (توفي "تركي" الابن الاكبر للملك عبد العزيز عام ١٩١٩) ثم اصبح الامير فيصل ملكاً عام ١٩٦٤م بعد خلع الملك سعود من قبل مجلس العائلة ولكن العمر لم يكن دائماً محدداً وحيداً فليس الاكبر سناً هو الاصلح بالضرورة فقد تم تحطيم عامل السن اكثر من مرة اولها عام ١٩٧٥م عند مقتل الملك فيصل فقد تم مبايعة الامير خالد ملكاً رغم ان شقيقه محمد اكبر منه سناً وفي عام ١٩٨٢م بوبيع ولي العهد الامير فهد ملكاً رغم وجود ثلاثة من اخوته الذين يكبرونه سناً هم (ناصر- سعد - بندر) وقد نص النظام السياسي للحكم في المادة الخامسة (ب) السالفة الذكر على انه " يكون الحكم في ابناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد محمد فيصل السعود وابنائهم الحكم ويبايع الاصلح منهم عل كتاب الله تعالى وسنة نبيه" <sup>٣٥</sup>.

وتجعل هذه المادة تحديد من يتولى العرش صعباً جداً بسبب غموض تحديد المقصود "بالاصلح" وصعوبته ومن هي الجهة المسئولة عن تحديده، فهل هو الملك ام مجلس العائلة ام القوى الرئيسية في النظام السعودي، كما ان هذه المادة بينت ان "الحكم في ابناء الملك المؤسس وابنائهم وليس ثم ابنائهم هو الامر الذي يجعل امكانية وصول امراء الجيل الثالث الى الحكم قبل اعمامهم امراً وارداً" <sup>٣٦</sup>. وهو الامر الذي حصل بتعيين الامير محمد بن نايف ولیاً للعهد والامير محمد بن سلمان ولیاً لولي العهد في نيسان ٢٠١٥م وللوصول الى تحديد افضل آلية لاختيار الملك وولي العهد (واعفائهما من منصبها عند الضرورة) عمل الملك عبد الله على تطوير مجلس انتخابي عائلي عرف بـ "هيئة البيعة" التي تتكون من ابناء الملك عبد العزيز ويمتلك كل منهما صوتاً واحداً يستخدمه بنفسه خلال حياته ويستخدمه احد ابناءه بعد وفاته او عجزه عن المشاركة او عند توليه منصب الملك او ولي العهد وهذا يعني ان

الم الهيئة تضم ٣٥ عضواً وقت تشكيلهم نقصت إلى أربعة وثلاثين بعد وفاة الأمير فواز بن عبد العزيز عام ٢٠٠٨ دون وريث.<sup>٣٧</sup>

ورغم الصالحيات المهمة والخطيرة للهيئة مثل صلاحية تسمية الملك وولي العهد عند شغور أحد المنصبين أو كلاهما (المواد ٦ - ٩) من نظام الهيئة أو اعلان عجز الملك عن ممارسة وظائفه وتخويم صالحياته إلى ولي العهد أو إلى مجلس مؤقت للحكم في حالة عجز ولي العهد هو الآخر عن ممارسة وظائف (المادة الحادية عشرة) أو اعلان عودة الملك أو ولي العهد إلى ممارسة صالحياته (المادة الثانية عشرة) (ومع ذلك فإن هذه الهيئة حملت منذ نشأتها أسباب ضعفها ويتمثل ذلك ببعض المادة الثالثة من الامر الملكي الخاص بتأسيسها والذي نص على أن "تسري احكام نظام هيئة البيعة على الحالات المستقبلية ولا تشمل الملك وولي العهد الحاليين".<sup>٣٨</sup>

هذا الامر افقدها الكثير من القوة فالمملكة عبد الله لم يتم تعينه من قبل الهيئة بل العكس فهو الذي اوجدها وبالتالي كانت ترويبياته لا ولاء العهد تحظى دائمًا بالموافقة من قبل الهيئة بل ان هذه الاختير تم تجاوزها في حالات محددة فعند تعين الامير نايف بن عبد العزيز ولي العهد نص الامر الملكي على انه" بعد ان اشعرنا صاحب السمو الملكي رئيس واعضاء هيئة البيعة امرنا بتعيين نايف بن عبد العزيز ولياً للعهد " اما عند تعين الامير سلمان ولياً للعهد فقد تم تجاوز الهيئة للمرة الثانية اذ ان التعين جاء بناء على مقتضيات المصلحة العامة".<sup>٣٩</sup>

هذا التردد بين الرجوع إلى الهيئة في الاختيار وتجاوزها أسلوب في التقليل من سلطتها وفاعليتها كما ان قرار تعين الامير مقرن بن عبد العزيز ولياً للعهد الذي جاء محصناً من امكانية اعفائه لاحقاً بعد وفاة الملك اثار الشكوك حول نيات تأسيس الهيئة بين ان تكون اداة لتنظيم وترتيبها تداول السلطة داخل الاسرة الحاكمة او مجرد محاولة للتغيير معادلات القوة في داخل الاسرة المالكة لتعزيز اطراف معينة واستبعاد اخرى.<sup>٤٠</sup>

وبذلك يمكن القول ان هيئة البيعة كآلية قانونية لوراثة العرش في المملكة لم تصل بعد الى مرحلة التجنر ضمن النظام القانوني في المملكة فارادة الملك و مجلس العائلة لاتزال تتفوق عليها رغم استدعائهما عند الحاجة لتبرير الاختيار بعد ان يكون قد انجز فعلاً.

### المحور الثالث : مستقبل الاستقرار السياسي في المملكة في ضوء اشكالية التعاقب على السلطة

بعد الاستقرار السياسي الذي تشهده المملكة العربية السعودية حالياً دليلاً واضحاً على تمسك المواطنين السعوديين بشرعية وقبولية النظام السياسي الذي يحكمهم ومع ذلك فان هذا الامر لا يعني الجزم بان حالة الاستقرار والقدرة على تجاوز التحديات ستستمر مستقبلاً.

وفي هذا البحث سنحاول ان ندرس احتمالات الاستقرار وعدمه من زاوية واحدة هي عملية التعاقب على السلطة في المملكة منطلقين من الافتراض بأن نجاح عملية التعاقب يمكن ان يؤدي الى تحقيق الاستقرار السياسي في حين ان فشلها وظهور صراعات حولها يمكن ان يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي وذلك عن طريق مشهدتين .

اولاً\_ مشهد الاستقرار ونجاح عملية التعاقب على السلطة : تشكل الاسرة المالكة السعودية الاساس الاول الذي يستند اليه نظام الحكم في المملكة وهذه الاسرة تختلف عن الاسر المالكة في النظم الملكية الاخرى في العالم بما فيها الاسر الحاكمة في دول الخليج العربي الاخرى من إذ كبر حجمها إذ تشير التقديرات الى ان عدد الامراء في سن الرشد يتتجاوز عشرين الف امير وبذلك فان الدور السياسي الذي تؤديه هذه الاسرة هو دور كبير وهم إذ ان اعضاءها يسيطرون على معظم المناصب التنفيذية المهمة وكذلك المناصب العسكرية العليا بل ان معظمهم يسيطر على النشاطات الاقتصادية في المملكة عن طريق الشركات الخاصة<sup>٤</sup>. ورغم وجود صراعات بين الاجنحة المختلفة ضمن الاسرة المالكة للاستثمار بمزيد من السلطة الا ان هناك اتفاقاً كاملاً بين اعضاء هذه الاسرة على هدف واحد هو استمرار النظام السياسي فهناك اجماع مشترك بين

الملك والامراء على ضرورة استمرار حكم آل سعود ومن هنا ينشأ التزام معنوي داخل العائلة المالكة قائم على التعاون على الرغم من الاختلافات وبالولاء على رغم التنافس وبالعمل معاً على حماية النظام السياسي السعودي واستقراره<sup>٤٢</sup>.

ولذلك فان هذا التنافس يجرى ضمن حدود عدم تحديد استقرار المملكة والنظام السياسي او التشكيل بشرعية سلطة العائلة من ناحية ثانية فان انشاء هيئة البيعة قد اسس رغم بعض الشكوك التي تثار حول قدرتها وحتى اهداف انشائها قد أسس لتنظيم تداول سلس للسلطة نجح الى حد كبير في ادارة اربع عمليات تداول للسلطة لحد الان:

١- مبايعة الامير نايف بولاية العهد بعد وفاة شقيقة سلطان عام ٢٠١١م هذا مع حقيقة ان الامير نايف كان يشغل منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وهو المصب الذي يعطي شاغله حق تولي منصب ولاية العهد (حسب العرف السعودي) في حالة شغور المنصب اما بوفاة ولي العهد كما حصل في هذه الحالة او بتولي ولي العهد المنصب الملك.

٢- مبايعة الامير سلمان بولاية العهد بعد وفاة الامير نايف عام ٢٠١٢م .

٣- تولي الامير مقرن بن عبد العزيز منصب ولي العهد بعد وفاة الملك عبد الله في ٢٣ كانون الثاني عام ٢٠١٥م وتولي الامير سلمان منصب الملك.

٤- تولي الامير محمد بن نايف منصب ولي العهد والامير محمد بن سلمان منصب ولي ولي العهد بعد اعفاء الامير مقرن من منصب ولي العهد بناء على طلبه . ففي كل هذه الحالات كان الملك يقوم بدعاوة الهيئة الى الاجتماع ويعرض عليهم الامر ويتم التصويت على الشخص الذي يقتربه الملك، ان اختيار ولي العهد يضمن انتقال السلطة الشرعية عند وفاة الملك حتى تتم له البيعة رسميأً فيما بعد<sup>٤٣</sup>.

من هنا يمكن القول ان مركزية دور الملك في النظام السياسي السعودي عن طريق الصالحيات الواسعة الممنوحة له في النظام الاساسي للحكم والتي تجعل منه القوة المركزية في النظام السياسي التي تهيمن على السلطات الأخرى، بل يمكن القول ان السلطات الأخرى

تستمد أهميتها منها<sup>٤٣</sup> ما يجعله المسيطر في عملية اختيار من سيخلفه على العرش وعرضه على هيئة البيعة لأمضاء القرار فقط فرغم أن من صلاحيات هيئة البيعة ان تختار ابتداء ولي العهد كما ذكرنا سابقاً الا أنها لم تمارس هذا الدور عملياً لأن الملك كان يعين النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء (او ولي ولي العهد منذ عام ٢٠١٣) ومن ثم يرقيه الى منصب ولي العهد عند شغور المنصب الاخير بالوفاة او الاستقالة او تولي منصب الملك ويبدو هذا واضحاً من الصيغة الواردة في مراسيم تعين ولي العهد "بناء على ما عرض على سمو رئيس وأعضاء هيئة البيعة حيال اختيار صاحب السمو الملكي .....وليا للعهد وتأييد ذلك بالغلبية"<sup>٤٤</sup>.

وعلى الرغم من الدور المخوري للملك فإن السلطة لا ترتبط بشخص فقط وإنما هناك أيضا مجلس العائلة المكون من كبار الامراء وكذلك هيئة كبار العلماء وهذه المؤسسات تسند وتحمي عملية التداول السلمي للسلطة حفاظاً على استقرار المملكة لذلك فإن هذا المشهد وهو المرجح لدينا ينطلق من تأثر العديد من القوى والمؤسسات لاجل حماية عملية التداول السلمي للسلطة وترسيخها.

ثانياً: مشهد عدم الاستقرار وفشل عملية التداول ينطلق هذا المشهد من وجود اعترافات في الوقت الحالي - واحتمال توسعها مستقبلاً على عملية تداول السلطة في المملكة لاسيما في ظل الانتقال الذي حصل لأول مرة من الجيل الثاني الى الثالث في الاسرة الحاكمة بتعيين الامير محمد بن نايف ولياً للعهد خلفاً لعمه الامير مقرن بن عبد العزيز الذي تم قبول طلب اعفائه لأسباب صحية وتعيين نجل الملك الامير محمد بن سلمان وزير الدفاع ولياً لولي العهد<sup>٤٥</sup>.

أن هذه التعيينات قد تجاوزت العديد من أحفاد الملك عبد العزيز من يكثرون الأمير محمد بن نايف ومحمد بن سلمان سنا وخبرة في الشؤون الدولية مثل الأمير الراحل سعود الفيصل الذي تم إعفاؤه من منصب وزير الخارجية وشقيقه الأمير تركي رئيس جهاز المخابرات والأمير بن بندر وخالد بن سلطان والأمير متعب بن عبد الله رئيس الحرس الوطني

وعشرات آخرين ورغم ان القرار حظي بأغلبية مطلقة في هيئة البيعة (ثمانية وعشرين صوتاً من اصل أربعة وثلاثين) حسب البيان الرسمي السعودي<sup>٧</sup> الا ان اعترافات حدثت من جهات متعددة فالامير طلال بن عبد العزيز الذي كان قد اعلن منذ عام ٢٠٠٩ ترشيحه لابنه الوليد ولیاً للعهد وصلاحيته لتولي السلطة<sup>٨</sup> اعلن ان بيعة الامير بن محمد بن نایف و محمد بن سلمان غير ملزمة له لأنها لا تتوافق مع كتاب الله وسنة رسوله ولا تتفق مع ما أتفق عليه مجلس العائلة المالكة عند اجتماعه الاخير في مكة المكرمة<sup>٩</sup>.

كما اشارت صحيفة نيويورك تایمز في عددها بتاريخ ٢٩ نيسان ٢٠١٥ الى ان التعيينات الجديدة في المملكة قد تعمق النزاعات داخلها بسبب التنافس بين فروع العائلة المالكة لشغل مناصب قيادية قد تؤدي الى العرش<sup>٠</sup> فالعديد من احفاد الملك عبد العزيز توّلوا مناصب قيادية في الدولة لاسيما الوزارات السيادية وامارة المناطق والهيئات المستقلة مثل جهاز الاستخبارات وجهاز الامن الوطني والحرس الوطني وغيرها فقد تم تعزيز موقع الامراء الاحفاد بتحويل صلاحيات ابائهم اليهم كل في موقعه إذ تولى محمد بن نایف وزارة الداخلية خلفاً لأبيه وتولى محمد بن سلمان وزارة الدفاع خلفاً لأبيه وتولى متعب بن عبد الله رئاسة الحرس الوطني خلفاً لأبيه ايضاً<sup>١</sup>.

وفي ظل وجود عدد كبير من المتنازعين وامتلاك بعضهم لاسباب القوة بل وكذلك وجود أجححة متنافسة على المراتب العليا في السلطة يزداد احتمال نشوب المنازعات ومع تشكيل عدد كبير من الفروع من ابناء واحفاد الملك عبد العزيز والذين انشاء اغلبهم علاقة مع دول خليجية وقوى اقليمية ودولية فان الصراع القائم على الارجح يهدد بتمزيق او صال المملكة<sup>٢</sup>.

كذلك لم تنجح هيئة البيعة بشكل كامل في تفادي حصول انشقاقات في السلطة بل ان الانشقاقات طالت هيئة البيعة نفسها<sup>٣</sup> فاستقالة الامير طلال من الهيئة وامتناع بعض اعضائها من حضور جلساتها يمكن ان يؤدي الى تجميدها او تحبيدها على الاقل ان هذا المشهد رغم انه اقل احتمالاً للحدوث الا أنه يمكن ان يؤدي الى اضعاف الاستقرار في

المملكة اذ ان انتقال السلطة الى الجيل الثالث في الاسرة سيجعل المملكة في حالة حراك وفوضى كبيرين وتزايد فرص الناشطين الاصلاحيين اذ ستعمل اجنبة الحكم المتصارعة في السعودية على كسب دعم الفئات الاكثر تأثيراً في المجتمع لاضفاء الشرعية على حكمهم كما ستطلب دعم قوى خارجية لمساندتها في عملية التغيير او الحصول على الشرعية لاسيما من الولايات المتحدة التي توجد قوى فيها ترغب في رؤية السعودية مقسمة او ضعيفة لاجل تسهيل الحصول على الطاقة<sup>٥٣</sup>.

#### الخاتمة

يبت لنا مما سبق أن الأسرة المالكة في المملكة العربية السعودية في إطار سعيها إلى ضمان انتقال سلس وسلمي للسلطة فيها قد سعت إلى مأسسة هذه العملية عن طريق نصوص قانونية وإجراءات عملية فقد تم إصدار النظام الأساسي للحكم الذي حصر السلطة في أولاد الملك عبد العزيز بن سعود وأحفاده وابعد الفروع الأخرى من الأسرة من أي نصيب فيها كما تم تأسيس هيئة البيعة بوصفها الجهاز المسؤول عن التعاقب على السلطة في المملكة

ورغم ذلك فإن عملية التعاقب على السلطة في المملكة ليست بيد هذه الهيئة الوليدة بالكامل فهناك قوى أخرى لها نصيب في العملية أهمها الملك الذي هو رأس السلطة في الدولة والمحكم بأغلب الأمور فيها وقد جرت العادة على أن من يرشحه الملك لا يتم رده وإن كانت هناك اعتراضات عليه كما أن مجلس العائلة والذي هو أوسع من هيئة البيعة ما زال له دور مهم في عملية التعاقب هذه فضلاً عن إسناد كبار العلماء ورؤساء القبائل للمرشحين .

أثبتت عملية التعاقب على السلطة في المملكة نجاحها لحد الآن وادى ذلك الى جانب عوامل أخرى خارج نطاق بحثنا إلى استقرار سياسي واضح ، وذلك لوجود جانب مصلحة لأجنبة كافة الأسرة الحاكمة وقوى أخرى من خارجها لضمان هذا الاستقرار، فالخلافات داخل الأسرة مهما كانت كبيرة الا أنها لا تصل الى سقف التغيير العنيف الذي قد

يؤدي الى عدم الاستقرار وربما زوال حكم الأسرة السعودية نفسها، الا ان المستقبل قد يشهد اختلافاً بهذه القاعدة من قبل اطراف في الأسرة التي ترى ان حقوقها قد سلبت وان من يتولى السلطة ليس افضل اعضاء الأسرة المالكة.

## The succession over power and the future of political stability in the Saudi Arabia .

Ass.pro Dr. Ahmad Abdallah Nahi

Ass.Lec.Zaid Hassan Ali

### Abstract

The subject of power succession in the Kingdom of Saudi Arabia has a great importance because of the importance of the Kingdom in the international area, so its stability has a great role in the stability of the prices of oil in the world. We can say that the stability and continuity of the succession of power has essential role in the stability of the Kingdom while failure of powersuccession may cause instability or even anarchy of the Kingdom of Saudi Arabia.

<sup>(١)</sup> كلية العلوم السياسية/جامعة الهرم.

<sup>(٢)</sup> كلية هندسة المعلومات/جامعة الهرم.

<sup>١</sup> صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، أساسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ١٩٩١ ، ص ٢٧١ .

<sup>٢</sup> جاسم محمد دايش، التعاقب على السلطة في العراق (١٩٢١ - ٢٠٠٥) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الهرم/كلية العلوم السياسية ٢٠١٣ ، ص أ

<sup>٣</sup> مها عبدالمطيف الخديفي مشكلة التعاقب على السلطة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية عام ١٩٩٤ ص أ.

<sup>٤</sup> السيد ياسين وأخرون ، الثورة والتغيير الاجتماعي ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٧ ص ٣٤ .

<sup>٥</sup> حسين علوان ، التحول الميدقراطي وشكلية التعاقب على السلطة في الوطن العربي ، مجلة دراسات استراتيجية مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد الرابع ١٩٩٨ ، ص ١٦٩ .

<sup>٦</sup> منذ عام ٢٠١٤ م استحدث منصب ولي ولـيـ العهد يـثـلـيـ المـنـصـبـ الـثـالـثـ فيـ الـاـهـمـيـهـ فيـ النـظـامـ السـيـاسـيـ السـعـودـيـ والمـرـشـحـ الثـانـيـ لـتـوـلـيـ العـرـشـ بـعـدـ وـلـيـ الـمـهـدـ وـأـوـلـ منـ توـلـيـ المـنـصـبـ هوـ الـأـمـيـرـ مـقـرـنـ بـنـ عـبـدـ الـعـزـيزـ وـلـيـ الـعـهـدـ السـابـقـ .

<sup>٧</sup> المادة (الأولى) من النظام الأساس السعودي.

<sup>٨</sup> المادة (الخامسة) من النظام الأساس السعودي.

دراسات دولية  
العدد الثالث والستون

- <sup>٨</sup> جوزيف أكتشيان ، الخلافة في العربية السعودية ، ترجمة غادة جبر حيدر ، دار الساقى ، ط ١٢٠٠٢ ، ص ٣١٧.
- <sup>٩</sup> مجلة ابحاث استراتيجية، ازمة السلطة في المملكة العربية السعودية ، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد الثالث، تشرين الاول ٢٠١٢ ، ص ٤١.
- <sup>١٠</sup> حسن حمدان العليكم، بنية صنع القرار الخارجي السعودي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٧- تشرين الثاني ١٩٩٥ ، ص ٧٠.
- <sup>١١</sup> زغير الحارثي نظام الحكم في السعودية ، مراجعة التغيرات وتخلف التغيرات، جريدة الشرق الأوسط العدد(٩١٠٥٤٢) ٩ أكتوبر ٢٠٠٧ ، ص ١.
- <sup>١٢</sup> حزوة الحسن، مشكلة الوراثة في نظام الحكم السعودي، مجلة شؤون سعودية ، العدد(١٣) لندن ٢٠٠٨، ص ٢٠٠٤، ١٤٠١٣.
- <sup>١٣</sup> المادة السابعة من نظام هيئة البيعة السعودي.
- <sup>١٤</sup> المادة السادسة عشر من نظام هيئة البيعة السعودي.
- <sup>١٥</sup> [www.skynewsarabia.com](http://www.skynewsarabia.com).
- (١)السديريون السبعة هم سبة من ابناء الملك عبد العزيز سموا بذلك نسبة الى امههم حصة بنت احمد السديري وقد كان مولاء مركز التقل في النظام السعودي وشغلوا اهم المناصب فقد تولى اثنان منهم منصب الملك (الملك فهد والملك الحالي سلمان) وتوفي اثنان منهم وهو يشغلون منصب ولي العهد (الامير سلطان والامير نايف ) (الباحث).
- <sup>١٦</sup> محمد الغايز،السديريون، الحزب الحاكم منذ اربعين عام ، مجلة شؤون سعودية، العدد(١٣) لندن ٤، ٢٠٠٤ ، ص ٢٩.
- (٢) في نيسان ٢٠١٥ تم اعفاء الامير مقرن بن عبد العزيز من ولایة العهد وتعيين الامير محمد بن نايف بدلاً منه كولي للعهد وتعيين الامير محمد بن سلمان كولي لولي العهد وهو ما منسقته الرئاسة في الصفحات القادمة ..
- <sup>١٧</sup> لويس دو كورانيس، الوهابيون تاريخ اهلله التاريخ، ترجمة مجموعة باحثين ط، رياض الرئيس للنشر ، لندن ٣ ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٧.
- <sup>١٨</sup> المادة (٢٣) (٢٣) النظام الاساس السعودي.
- <sup>١٩</sup> قيس نوري، مفهيد الزبيدي ، المجتمع والدولة في السعودية، مسيرة نصف قرن، ط ١ بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٤٩.
- <sup>٢٠</sup> زيد حسن علي، الاصلاح السياسي ومستقبل الانظمة السياسية لدول الخليج العربية: دراسة حالة المملكة العربية السعودية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ٢٠١٤ ، ص ١٤.
- <sup>٢١</sup> محمد فؤاد الدين والدولة في المملكة من التحالف الى المواجهة .[www-Iragi center-net](http://www-Iragi center-net)
- <sup>٢٢</sup> امين الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، دار الساقى للطباعة والنشر، لندن ١٩٨٧ ، ص ٣.
- <sup>٢٣</sup> جعفر الشايب، جريدة السفير العربي / العدد ١٢٢٨٢ الخميس ٢٠١٢/٩/١٣ الموافق ٢٦ شوال ١٤٣٣ ص ١.
- <sup>٢٤</sup> مجلة ابحاث استراتيجية ، ازمة السلطة في المملكة العربية السعودية ، مصدر سبق ذكره ..
- <sup>٢٥</sup> تيم نيلوك، المملكة العربية السعودية : السلطة والشرعية والاستمرارية مركز الخليج للأبحاث . دي ، ٢٠٠٧ ص ١٧١.
- <sup>٢٦</sup> روبرت ليسي. المملكة من الداخل ، ترجمة خالد عبد الرحمن العوض مركز المسار للبحوث والدراسات . دي . ٢٠١١ ص ٣٨٣.
- <sup>٢٧</sup> المصدر نفسه . ص ٣١٣.
- <sup>٢٨</sup> تيم نيلوك. المملكة العربية السعودية . مصدر سبق ذكره ص ٨٤ - ٨٥.

دراسات دولية  
العدد الثالث والستون

- <sup>٢٩</sup> لتفاصيل الصراع بين الاخوين بنظر احمد عبد الله ناهي ، نظام الحكم في المملكة العربية السعودية : دراسة في التطورات السياسية وخيارات المستقبل ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلم السياسي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤ - ١١٦.
- <sup>٣٠</sup> نقاً عن جوزيف أ. كيشيشيان الخلافة في العربية السعودية ط ١ دار الساقى للطباعة والنشر بيروت ٢٠٠٢ ص ٧٦.
- <sup>٣١</sup> نقاً عن كريستوفر ديفيد سون، ما بعد الشوخ : الاختيار المُقْبِل للمالك الخليجي ط ١. مركز اول للدراسات والتوصيق بيروت ٢٠١٤. ص ٣٣٢.
- <sup>٣٢</sup> زيد حسن علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.
- <sup>٣٣</sup> ينظر نص المرسوم الملكي رقم أ/٥٢ في ٤/٣/١٤٣٦ هـ.
- <sup>٣٤</sup> ينظر الامر الملكي برقم أ/٥٦ في ٤/٣/١٤٣٦ هـ.
- <sup>٣٥</sup> انظر المادة (٥) الفقرة بـ من النظام الاساسي للحكم لعام ١٩٩٢.
- <sup>٣٦</sup> احمد عبد الله ناهي، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨.
- <sup>٣٧</sup> روبرت ليسى . المملكة من الداخل مصدر سبق ذكره ص ٤٦١.
- <sup>٣٨</sup> ينظر نص الامر الملكي . ابراهيم بن محمد الناصري و محمد بن صالح السديمان. دليل انظمة المملكة العربية السعودية . الشبكة العربية للابحاث والنشر بيروت ٢٠١٣ ص ٥٥.
- <sup>٣٩</sup> نقاً عن مجلة العربي الجديد الالكترونية في ٢٣ / يناير / ٢٠١٥ على الموقع [www.alarabialjadid.net](http://www.alarabialjadid.net).
- <sup>٤٠</sup> انظر : هيئة البيعة السعودية ولدت بلا صالحيات : مقال منشور على الرابط [www.alarabi aljadid.net](http://www.alarabi.aljadid.net).
- <sup>٤١</sup> تيم نيلوك . مصدر سبق ذكره ص ٤٧.
- <sup>٤٢</sup> على حسن نيسان ، عملية صنع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٧ ، ص ٦.
- <sup>٤٣</sup> حول عمليات الانتقال هذه ينظر ابراهيم بن محمد الناصري و محمد بن صالح السجينان. دليل انظمة المملكة العربية السعودية ط ٢، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت، ٢٠١٣، ص ٦٣ وكذلك: هيئة البيعة في السعودية على الموقع [Arab.cnn.middleeast.com](http://Arab.cnn.middleeast.com)
- <sup>٤٤</sup> صالح بن بكر الطيار ، السعودية وتحديات القرن ٢١ ، مركز الدراسات العربي الاوربي ، باريس ، اذار ٢٠١٣ ، ص ١١.
- <sup>٤٥</sup> ينظر المواد (٥ و ٤٤ و ٥٠ و ٥٨) من النظام الاساس للحكم : وينظر الامر الملكي رقم أ/٥٢ في ٤/٣/١٤٣٦ على موقع سبيل المثال .
- <sup>٤٦</sup> ينظر نص البيان الرسمي السعودي على الموقع [Arab.cnn/.middleeast.com](http://Arab.cnn/.middleeast.com)
- <sup>٤٧</sup> المصدر نفسه.
- <sup>٤٨</sup> مي يماني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤.
- <sup>٤٩</sup> ينظر تصريحاته على الموقع [Arab.cnn/middleeast.com/ world/2015/2015](http://Arab.cnn/middleeast.com/world/2015/2015)
- <sup>٥٠</sup> المقالة متوفرة على الموقع [vito.2014](http://vito.2014)
- <sup>٥١</sup> مجلة ايجاث استراتيجية ، ازمة السلطة في المملكة العربية السعودية ، مجلة ايجاث استراتيجية ، عدد تشرين الاول ٢٠١٢ ، ص ٤٧.
- <sup>٥٢</sup> كريستوفر ديفيدسون ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٢.

دراسات دولية  
العدد الثالث والستون

٣٠ مجلـة ابحـاث استراتـيجـية ، مـصـدر سـبق ذـكرـه ، صـ ٧٧-٨٣ .